دور المدن الصغيرة والمتوسطة في إعادة توازن الشبكة الحضرية
حالة مدينة "سوق أهراس"

[The role of small and medium cities in rebalancing the urban network
The case of Souk Ahras]

HAMA Aya [(1),] Dr Djeffal Djafar [(2)]

[(1)] Doctorante à l'université de Batna2

[(2)] Maître de conférences classe B à l'université de Batna2

ABSTRACT: Among the results of the urbanization phenomenon witnessed by the contemporary world in general and the third world countries in particular is the difficulty of predicting its forms and pace. We find that globalization and the adoption of a market economy by most countries of the world and the democratization of public policies are two main factors that contributed to the creation and employment of several actors and interfering actors in the reconstruction process. This led to a kind of decline in the role of public bodies in the reconstruction process, and this reflected negatively on the pace of development in medium and small cities in particular..

Algeria is among the third world countries that suffer from the phenomenon of rapid and irregular urbanization, as it is characterized by the dominance of major cities, especially coastal ones, on the national urban network, as we find that about 80% of its population is concentrated within 10% of the national country. The border areas are among the most important areas with a very low pace of development, given their natural and economic qualifications, in addition to their strategic (border) location.

Faced with this problem and in order to rebalance the national urban system, Algeria has adopted, through the National Plan for Regional Planning 2030, several measures, including directing the reconstruction axis to the high plateaus and southern regions that focus the largest number of small and medium cities.

The Souk Ahras Wilayat is among the border areas that suffer from economic stagnation despite its natural, economic and historical capabilities, and suffers from the fragility of its urban system, which consists of one city of the size of the large urban agglomerations (ACLW) and two medium urban agglomerations and two semi-urban agglomerations This is out of a total of 26 municipalities.

This research aims to shed light on the role of small and medium cities in balancing the urban network of Souk Ahras by reviewing the importance of public policies for development in achieving this goal.

KEYWORDS: Small-medium cities, spatial balance, regional development, border areas, Souk Ahras city, 26 municipalities

ملخص:

من بين نتائج ظاهرة التحضر التي شهدها العالم المعاصر عامة ودول العالم الثالث خاصة هو صعوبة التنبؤ بأشكالها ووتيرتها. نجد أن العولمة وتبني معظم دول العالم لاقتصاد السوق وديمقرطة السياسات العمومية عاملين أساسيين ساهما في استحداث وتوظيف فاعلين ومتدخلين عدة في مسار التعمير.مما أدى إلي تراجع نوع ما لدور الهيئات العمومية في عملية التعمير وهذا ما انعكس سلبا على وتيرة التنمية في المدن المتوسطة والصغيرة خاصة. من جانب أخر أضحت هذه المدن رهينة الدينامية الحضرية للشبكة الحضرية التي تنتمي إليها،فنجد أن الأهمية الحضرية للمدينة بالنسبة إلى المدن الأخرى التي تشكل معها نظاما حضريا تشكل قيدًا قويًا على تطورها .

تعتبر الجزائر من بين دول العالم الثالث التي تعاني من ظاهرة التحضر السريع والغير المنتظم، حيث يتميز بهيمنة المدن الكبرى خاصة الساحلية منها على الشبكة الحضرية الوطنية، إذ نجد أن حوالي 80% من سكانها يتمركزون في حدود 10 %من القطر الوطني. وتعد المناطق الحدودية من أهم المناطق ذات وتيرة تنموية ضئيلة جدا باعتبار ما تزخر به من مؤهلات طبيعية، اقتصادية بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي(حدودي).

أمام هذه الإشكالية ومن اجل إعادة توازن النظام الحضري الوطني اعتمدت الجزائر من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2030 عدة إجراءات، من بينها توجيه محور التعمير للهضاب العليا والمناطق الجنوبية التي تركز أكبر عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة، والتي قد تكون الحل الناجع للتخفيف من التضخم الحضري الذي تعاني منه المدن الكبرى المتواجدة في قمة التسلسل الهرمي أمام المناطق الحضرية الأخرى. كما أولت الدولة أهمية بالغة للمناطق الحدودية باستحداث مخططات التهيئة الخاصة بهذه المناطق .

يعد إقليم ولاية سوق أهراس من بين المناطق الحدودية التي تعاني من ركود اقتصادي رغم ما تزخر به من إمكانيات طبيعية، اقتصادية وتاريخية، كما تعاني من هشاشة نظامها الحضري الذي يتشكل من مدينة واحدة من حجم التجمعات الحضرية الكبرى (ACLW) وتجمعين حضريين متوسطين وتجمعين شبه حضريين، وهذا من مجموع 26 بلدية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور المدن الصغيرة والمتوسطة في اتزان الشبكة الحضرية لولاية سوق أهراس وهذا بمراجعة أهمية السياسات العمومية للتنمية في تحقيق هذا المبتغى. كما نسعى إلى وضع خطة تنموية استشرافية وفق مبادئ التنمية الإقليمية من اجل إعادة توازن الشبكة الحضرية للولاية. للوصول إلى ذلك اتبعنا منهجية بحث تحليلية للبرامج التنموية ودورها في مسار التنمية الإقليمية المتوازنة.

كلمات دلالية: المدن الصغيرة-المتوسطة ، التوازن المجالي، التنمية الإقليمية ، المناطق الحدودية.

المـقدمة :

- عرفت الشبكة الحضرية في الجزائر خلال الفترات الأخيرة تغيرات عميقة، فبعد الاستقلال تطورت وضعية الشبكة الحضرية بشكل سريع نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد مما أدى إلى بروز فوارق بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية بين مناطق الوطن وكذلك على مستوى العيش بالنسبة للسكان.

- هذه الظروف ساعدت على إحداث حركية جديدة كان نتاجها ترك السكان لقراهم، وتوجههم نحو التجمعات السكانية الكبرى، التي أعطتها برامج التنمية كل الأهمية، مع تهميش التجمعات السكانية المتوسطة والصغرى، تاركة إياها تعاني مظاهر التخلف وعدم الانسجام في غياب وجود رؤية واضحة لدور هذه التجمعات في برامج تخطيط وتنظيم المجال.

- أفرزت التجمعات الكبرى، عدة ظواهر سلبية، كظاهرة التهميش المجالي بانتشار ظاهرة الأحياء القصديرية عبر مجالها، مما أدى إلى صعوبة كبيرة في تسييرها والتحكم في مجالها. وبالتالي خيب آمال المخططين في إيجاد إستراتيجية كفيلة بإعادة التوازن في الشبكة العمرانية. من هذا المنطلق كان لزاما على الدولة إعادة النظر في سياساتها العمرانية وتنظيم المجال، وذلك بالاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة كآلية لضبط وتوجيه النمو الحضري، وكإستراتيجية للتهيئة العمرانية، وكرد فعل عملي بغية التقليص من ظاهرة التمركز العمراني لمختلف التجهيزات لصالح المدن الكبرى، حيث أن العناية بالمدن المتوسطة والصغيرة والتي تشكل الفئة الغالبة للهيكل الحضري الجزائري، وإفادتها بمختلف المنشآت.

1- مكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في حركة التحضر :

1-1- المدن الصغيرة والمتوسطة:

- ليس هناك اتفاق بين الحكومات، أو الباحثين، فيما يتعلق بتعريف المدن الصغيرة والمتوسطة، أو حتى في أسلوب تعريف هذه المدن، وخاصة على المستوى الدولي .

- إذا كان المدلول الوظيفي لها متقارب، فإن المدلول الحجمي مختلف تماما، حيث أن هذا الأخير يعتمد بالأساس على عامل الحجم السكاني، الذي تحدد على أساسه المدينة المتوسطة، فكلما كان عدد السكان كبيرا، كلما إرتفعت عتبات تحديد الحجم. وكنتيجة لذلك، فإن مفهوم المدينة المتوسطة، يجرنا إلى معايير التقييس بالمدلولين:الحجمي والوظيفي معا، بالاعتماد إجمالا على العناصر الديمغرافية والثقافية والاقتصادي والدور المجالي في العديد من الدول.فهذا المدلول لوحده لا يكفي لتحديد مفهوم المدينة المتوسطة في المناطق العمرانية في العالم، مما أدى بنا إلى الاهتمام أيضا بالمدلول الوظيفي، الذي يعتمد بالأساس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية، والخصائص العمرانية والرتبة في السلم الإداري ومستوى التأطير المجالي للمدينة المتوسطة.

- إن المدن الصغيرة و المتوسطة، هي مجمعات لكثير من الأنشطة الاجتماعية ونقاط الاتصال الخاصة بالمناطق الريفية القريبة منها ، فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي الواضح الذي تؤديه للسوق ، فإنها تؤدى أيضا دوراً اجتماعياً مهماً، حيث يلتقي سكان إقليمها العمراني ويستخدمون خدماتها الاجتماعية.

1-2- مفهوم المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

إن مفهوم المدن المتوسطة يرتكز على تحليل الهيراركية الوظيفية للمدن، وعلى تحديد مركز الثقل الوظيفي، وأيضا أن الوظائف الأساسية تتجاوز حدود المدينة ذاتها، وتمتد إلى المراكز الأخرى والأرياف المجاورة.

ففي الجانب الديمغرافي، فإن المدن المتوسطة يحددها بين 500000 إلى 200000 نسمة، وهي ذات نمط حضري كامل. وأما في الجانب الوظيفي، فإنه يركز تحليله على أنواع الوظائف والمرافق

الخدمية المقدمة، وعدد المنشآت الصناعية حيث يحدد عدد الوظائف الحضرية بها بين 80-200 وظيفة وهي تمارس دورا قياديا على الصعيد - الإداري كونها عاصمة ولاية أو مركز دائرة "محمد الهادي العروق"

فئات المدن	عدد الوظائف التجارية	عدد المؤسسات	متوسط عدد السكان
المدن الصغرى	72-90	938	39888
المدن المتوسطة	90	3100	96342
المدن الكبرى	94	4482	131425

2- دور المدن الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية :

- يرى العلماء والباحثين أن المدن الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم بصورة فعالة في إنجاز استراتيجيات التنمية الإقليمية ، ففي السبعينيات من القرن العشرين أخذت بلدان عديدة باستراتيجيات التنمية الإقليمية كأداة لتحقيق توزيع عادل للموارد، لتضمن تنفيذ برنامج لتوطين السكان والأنشطة في المناطق المختلفة التي أدت إلى عدم الاستعانة بالمؤهلات المحلية كما قلصت من الأهداف النظرية للتنمية الإقليمية ، من خلال تدعيم دور المدن الصغيرة والمتوسطة، وفق التدرج الهرمي للمدن. ويعني تدعيم دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم أدائها ثلاث وظائف بكفاءة جيدة وهي:

أ- تنمية هذه المدن في حد ذاتها تمثل تطبيقا عمليا لمبدأ اللامركزية، و نشر فوائد التنمية في المناطق الواقعة ضمن نطاق تأثيرها.

ب- تعزيز القدرات الداخلية للمدن الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الاحتفاظ بسواعد سكانها.

ت- جذب السكان إليها من الريف ، بما يخفف حدة الهجرة المتتالية من الأرياف إلى المدن الكبرى ولها سلبيات لاسيما زيادة وتيرة النزوح الريفي ،زيادة نسبة التحضر، وإهدار الوظيفة الفلاحية .وقد قام مركز الأمم المتحدة للتنمية بمشروع بحثي لمدة سنتين عن دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الوطنية ،حيث ورد في مذكرة المشروع ما نصه " أن المدن الصغيرة والمتوسطة لديها القدرة على استيعاب جزء من الهجرة الإجمالية إلى المدن ، ولكن نظراً لانخفاض حجم الاستثمارات الوطنية فيها من مرافق، وخدمات، وصناعة، وأنشطة أخرى، تبقى الآمال محدودة نسبياً حيال قدرة المدن الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الضغوط السكانية عن كاهل المدن الكبرى، في العديد من البلدان النامية "

3- دور العمليات الاقتصادية ، التاريخية والجغرافية في تنظيم الفضاء الإقليمي والوطني:

تعتبر المدن الصغيرة والمتوسطة مراكز للخدمات العامة والخاصة، فضلاً عن الخدمات المحلية والإقليمية، وتساهم في الإنتاج المعرفي والابتكار والبنية التحتية. وغالبا ما تلعب دورا محوريا في الاقتصاديات الإقليمية؛ حيث إنها تشكل النواة الأساسية للمناطق الحضرية، وتضفي الطابع وتميزه إلى أهم المناظر الطبيعية الإقليمية.

تتمثل الملامح العامة للمدن الصغيرة، ولا سيما،متوسطة الحجم في المقياس البشري، وصلاحية العيش، والعيش المشترك في أحيائها، والطابع التاريخي بها في نواح كثيرة،و تشكل المثل الأعلى للعمران المستدام. وأن من الضروري تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتجنب هجرة السكان الريفيين والانجراف في المناطق الحضرية،التي لا غنى عنها للتنمية الإقليمية المتوازنة، وتماسك واستدامة المدن.

4- مكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في النظم الحضرية وتنظيم الفضاء الاقليمي:

تعانى كثير من الدول وخاصة في العالم النامي من تحيز في التوزيع المكاني للتنمية لصالح العواصم وذلك بسبب نظمها ذات المركزية الشديدة ، ولذلك فإن اتساع فجوة التنمية يتناسب مع موقع التجمع العمراني في السلم الحضري، بحيث تنال المدن الأصغر حجما حصة أقل من ثمار التنمية .ولابد من إدراك حقيقة أن التكامل المكاني يزداد وينمو من خلال تقوية حلقات الاقتصاد.

إن تحليل التنمية المكانية يعتمد أساساً على فرضية تعتبر أن المكان يؤثر في العمليات الأساسية التي تجرى في المجتمع ، كما تعتبر انعكاساً لها . فهذه العمليات: كالهجرة، والتوسع العمراني، والتصنيع، وغيرها، تفترض وجود بعد مكاني بطريقتين :

- أولاً: لأنها تحدد المكان، فهي تشكل هيكل التفاعل الإنساني في المكان، من خلال شبكات النقل ونمو المدن إداريا وحضاريا وتوزيع السلطة السياسية وتطور اقتصاد المكان.
- من ناحية أخرى، فأن تنظيمها المكاني يتأثر ويتبلور بواسطة الإطار المكاني القائم.(قابوش عبد اللطيف قسم التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة -الجزائر.)

5- الإمكانيات الطبيعية ،البشرية والاقتصادية التي تزخر بها المنطقة (ولاية سوق أهراس):

5-1 الإمكانيات الطـبيعية :

5-1-1 المـــــوقع : تقع ولاية سوق أهراس في أقصى شمال شرق البلاد ، وتغطي مساحة قدرها : 4359.65 كيلومتر مربع ، أو 435.965 هكتار. يقتصر على :

-في الشمال : قرب ولايتي الطارف وقالمة.

-غربا : ولاية أم البواقي.

-الجنوب : ولاية تبسة.

-شرقا: من تونس التي تشترك معها في شريط حدودي بطول 88 كيلومتر.

5-1-2 **المـوقع الإداري :** هذه الولاية الناتجة عن تقسيم 1984 هي موطن 26 بلدية مقسمة إلى 10 دوائر.

5-1-3 المـــوقع الجغرافي : الموقع الجغرافي للمدينة : تقع مدينة سوق أهراس (مقر ولاية سوق أهراس) في منخفض تحيط به الجبال المكسوة بالغابات من كل ، جهة أهمها جبال بني صالح و ولاد مومن يخترقها واد مجردة , على مساحة تقدر ب :4840 هكتار.

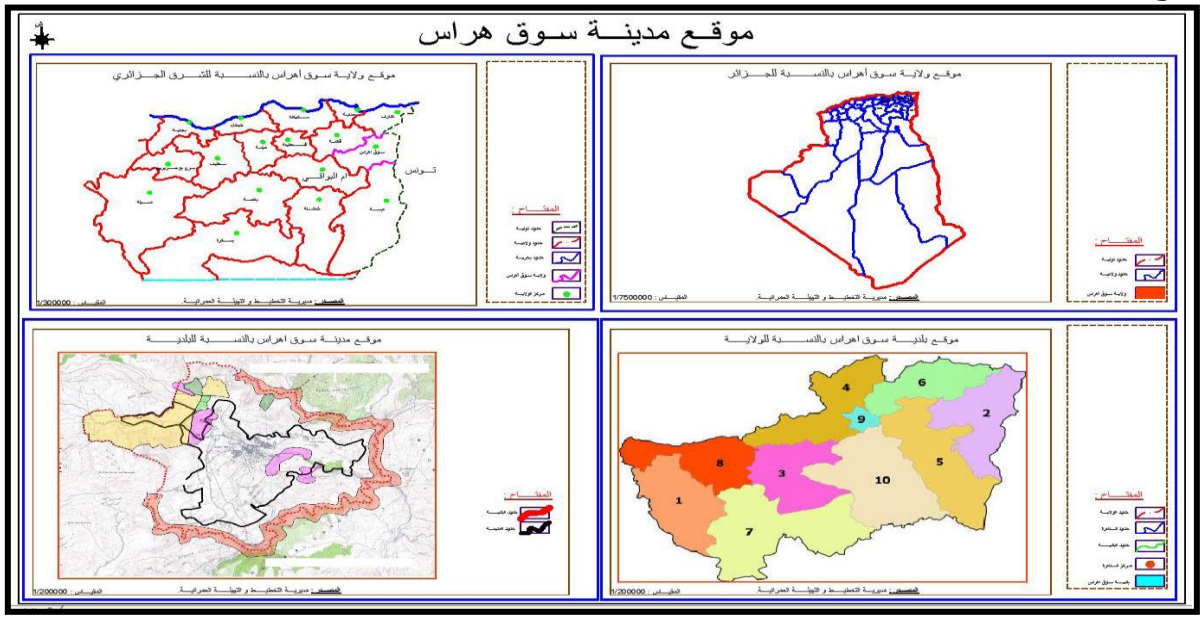

تحتل مدينة سوق أهراس موقعا مهما كونها مقر الولاية و تمركز مختلف التجهيزات والأنشطة على مستواها, كما تلعب دور همزة وصل مع المدن والولايات المجاورة عن طريق مختلف الطرق الوطنية والولائية أهمها الطريق الوطني 43, الطريق الوطني 84.

5-2 الإمكانيات البـــشرية :

5-2-1 الكثافة السكانية:

يعتمد التوزيع المكاني للسكان بشكل أساسي على مكان العمل ودرجة تطور النقل. يكشف فحص توزيع السكان حسب البلدية عن توزيع غير متكافئ للغاية.

أدى التوزيع غير المتكافئ للسكان على أراضي الولاية إلى كثافات شديدة التباين تتراوح بين 16 نسمة لكل كيلومتر مربع في سافل الوديان و 3469 نسمة لكل كيلومتر مربع على مستوى المدينة وعاصمة الولاية.

يبلغ متوسط كثافة الولاية 104 نسمة لكل كيلومتر مربع.

تشهد ولاية سوق أهراس تغيرات ديموغرافية قريبة بشكل عام (حاليًا أعلى قليلاً) من المعدلات الوطنية ،ولكن يجب تعزيز هذا التوازن من الناحية الديموغرافية ، كما تشهد وجود أقطاب

تنموية يمكن أن تكون بمثابة دعم للولاية.فيما يلاح أن هناك تفريق بين مناطق الولاية وتوزيع غير عادل للسكان

Commune	Population 2010	Superficie (Km^2)	Densité (Hab/Km^2)
Souk Ahras	160 898	46,38	3469
Sedrata	55 152	355,00	155
Khemissa	3 644	35,00	104
Ain-soltane	3 203	42,00	76
M'Daourouch	42 843	160,00	268
Tiffech	6 258	148,00	42
Ragouba	5 345	110,00	49
Taoura	19 618	302,44	65
Zaarouria	11 644	161,00	72
Drea	6 639	200,00	33
Merahna	13 799	180,00	77
Ouillen	6 782	146,00	46
Sidi-fredj	7 768	200,87	39
Bir Bouhouch	6 611	139,33	47
Zouabi	2 894	123,23	23
Sef El Ouiden	2 832	175,60	16
Oum Ladheim	8 849	201,91	44
Terreguelt	4 535	244,69	19
Oued-kebrit	5 174	190,00	27
Heddada	7 615	176,00	43
Khedara	8 631	223,00	39
Ouled Moumen	4 850	113,00	43
Mechroha	22 590	226,00	100
Hennencha	16 362	211,40	77
Ouled Driss	11 710	89,41	131
Ain Zana	7 788	159,39	49
Wilaya	**454 034**	**4 359,65**	**104**

تـــــــسجيل الكـــــثافات الســـــكانية عـــبر الـــــــبلديات

2-2-5الفئات العمرية :

من خلال توزيع الفئات العمرية للسكان نجد أن سكان الولاية مجتمع فتي نوعا ما لكن توزيعة غير متوازن وعادل بين البلديات إذ نجد البلديات التي تحتوي على نسبة أكبر للشباب ، أخرى على نسبة أكثر للشيوخ.

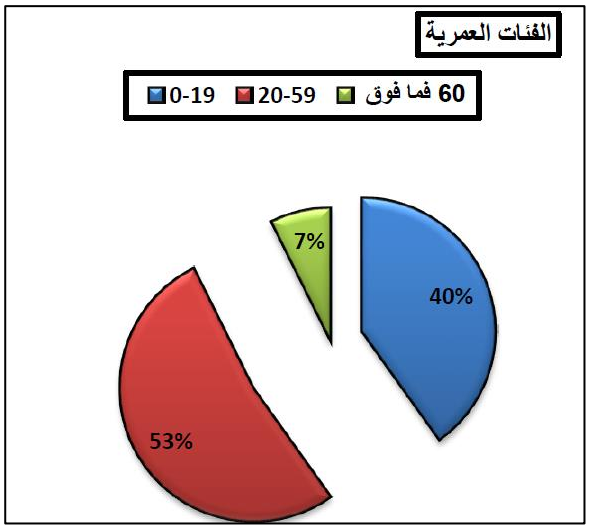

5-3 الإمكانيات الاقـتصادية:

5-3-1 الأنشطة الصناعية :

أ- على المستوى الإقليمي : يلعب قطاع الصناعة دور مهم في عملية التنمية لما يوفره من مناصب شغل ووحدات إنتاجية وتوزع حسب القطاعين (العام والخاص) فعلى مستوى المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، تستفيد ولاية سوق أهراس من قاعدة صناعية متواضعة إلى حد ما. لا يزال النشاط الصناعي نشاطًا هامشيًا، حيث كان يمثل في عام 2005 3.9 بالمئة فقط من القوى العاملة في القطاع في منطقة الشمال الشرقي بأكملها.

علاوة على ذلك ، فإن تصنيف ولايات المنطقة حسب كثافة المؤسسات الصناعية يؤكد الاستقطاب الكبير في المدينتين الكبيرتين ، قسنطينة وعنابة. تتمتع ولاية سوق أهراس ، مثل الولايات الخمس الأخرى ، بكثافة صناعية أقل من المتوسط الوطني (77 شركة صناعية لكل 100.000 ساكن ، في 2005).

ب- على المستوى المحلي : على مستوى الولاية ، يمثل القطاع الصناعي 1.26٪ فقط من إجمالي الوظائف. بالإضافة إلى هذا الضعف من حيث الموظفين ، هناك توزيع غير متكافئ للنسيج الصناعي بقدر ما يظل التركيز مرتفعًا ، فقط حول التجمعات الكبيرة وعلى طول ممرات النقل الكبيرة.

من حيث تصنيف الأنشطة الصناعية ، يحتل فرع الأغذية الزراعية ، الذي يضم 411 عاملاً ، المرتبة الأولى ، ويليه عن كثب المواد الكيميائية - البلاستيكية والمنسوجات ، حيث يعمل على التوالي 386 عاملاً و 198 موظفًا.

ث- القاعدة الصناعية المركبة تمتلك ولاية سوق أهراس نسيجًا صناعيًا يشمل فروعًا مختلفة من النشاط: الصناعات الغذائية والكيماويات (الدهانات) والأوراق ومواد البناء والنجارة

تضم الإمكانات الصناعية للولاية 16 شركة إنتاجية توظف قوة عاملة إجمالية تبلغ 1346 شخصًا.من حيث الموقع، يتركزون بشكل أساسي على مستوى الأقطاب الرئيسية للولاية: سوق أهراس وسدراتة ومداوروش.وبحسب القطاعات القانونية تتوزع هذه الإمكانات على النحو التالي:

أ- الشركات الصناعية في القطاع العام:

تحتوي الولاية على 02 مؤسسة عامة تقع في سوق أهراس ؛ يوظفون 581 شخصًا مقسمين إلى فرعي النشاط - الكيمياء والمنسوجات.

-6 شركات القطاع الخاص الصناعية:

هناك 14 شركة في القطاع الخاص. توظف ما مجموعه 765 شخصًا ، يعملون بشكل أساسي في صناعة المواد الغذائية.

يوضح الجدول التالي **الخصائص الرئيسية لهذه الوحدات الصناعية**

لقـــــــــــــــــــطاع الـــــــعام					
المؤسسة	**الوحدة**	**الموقع**	**القدرة المركبة**	**الإنتاج**	**الأداء**
ENAP	إنتاج سوق أهراس	سوق أهراس	32355 طن	27979 طن	329
الصوف			1595293	1064619	224
الإجمالي					524
القـــــــــــــــــــطاع الـــــــخاص					
SARL (الأواني الزجاجية)	إنتاج ســـوق أهراس	سوق أهراس	/	28055640 قطعة	118
SNC (ملبنة)			/	5000ل/اليوم	13
SARL (قلم)			/	5000000 قطعة/العام	15
EURL (طاحونة الهلال)			/	117761 قنطار	76

5-3-2 الأنشطة التجارية : من حيث التوزيع المكاني ، يقع النشاط التجاري في البلديات الحضرية الرئيسية، عاصمة الولاية ، وتحتوي وحدها على أكثر من 49٪ من المجموع ؛ هي بلدية

سدراتة ، مداوروش ،تاورة ، ومراهنة ، يتركز 81٪ (14007 وحدة) من إجمالي التجار في الولاية.

- بالنسبة للإنتاج الصناعي ، يحتوي القطبان ، سوق أهراس وسدراتة على أكثر من 65.5٪ (1520 وحدة) من الكل ، 82٪ من إجمالي تجارة الجملة (204 وحدة).
- البنية التحتية للتجارة "الأسواق" فيما يتعلق بتجارة الفواكه والخضروات بالجملة ، يوجد حاليا سوق واحد فقط يقع على مستوى بلدية سوق أهراس. وفيما يتعلق بأسواق التجزئة ، هناك 8 أسواق عبر الولاية ؛ تقع في البلديات التالية: سوق أهراس (04 وحدة) ، سدراتة (02) ، مداوروش (مغلق حاليًا) وتاورة (وحدة واحدة لكل وحدة) .

نوعها	المكتبات	الحلاقة	الخضر والفواكه	مقصبة	الأحذية	ملابس	مقاهي	مخابز	قطع الغيار	مواد غذائية	كهر ومنزلية	المطاعم	غرف اللعب
عددها	141	71	91	149	25	361	93	51	107	873	93	331	13

التبغ	مغسلة	تجارة بالجملة	أخرى	الإجمالي
147	04	225	5828	8613

المصدر Monographie SOUK_AHRAS 2013

تأثيرها على البيئة الحضرية والبيئات المجاورة:

ايجـــــــابيا:

- خلق حركية تجارية في المدينة
- توفير مناصب الشغل
- توسيع التبادلات التجارية
- تلبية الحاجيات الشرائية لسكان المدينة و المدن المجاورة
- همزة وصل مابين المدن من خلال الدور التكميلي الذي تلعبه

سلـــــــــبيا:

- زيادة حجم النفايات التجارية
- اختناق حركة المرور خاصة في مركز المدينة
- استغلال الرصيف من طرف التجار

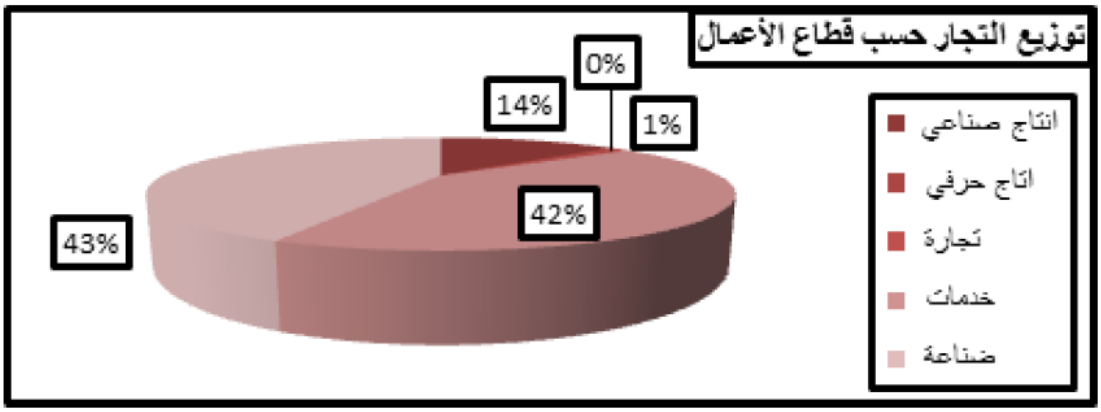

من انجاز الباحثة اعتمادا على احصائيات 2012

5-4الإمكانيات السياحية :

تتمتع الولاية بالعديد من الإمكانات السياحية ، على سبيل المثال:

- بقايا رومانية وبيزنطية مهمة
- أهم المعالم والمواقع التاريخي
- مساحة غابات كبيرة
- ينابيع حرارية مهمة (حمام زيد/حمام تاسا /بلدية أولاد إدريس ..)
- القرب من المراكز الإدارية للولايات (قالمة ، عنابة ،الطارف ، أم البواقي ، تبسة).
- شريط حدودي جزائري تونسي
- الثروة وتنوع الموارد الطبيعية (النباتات والحيوانات الهامة).

5-4-1البنية التحتية :

على الرغم من كل الإمكانات السياحية الموجودة في الولاية ، إلا أن البنية التحتية غير موجودة ، لا يوجد سوى 9 فنادق تقع في سوق أهراس وسدراتة.

5-4-2الرؤى الإستراتيجية للقطاع

على المدى القصير والمتوسط : تتلخص التوقعات التي ستتوصل إليها الولاية من حيث التغطية السياحية القصيرة ومتوسطة المدى على النحو التالي:

- حصر وترويج المواقع والمعالم السياحية عبر الولاية
- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة
- زيادة سعة الاستقبال بالولاية

- زيادة عدد السياح الأجانب
- زيادة عدد وكالات السفر والسياحة
- دراسة تطوير الينابيع الحرارية
- دراسة تطوير مواقع التخييم
- وضع خطة رئيسية للتنمية السياحية بالولاية.

6-مكانة مدينة سوق أهراس في النظام العمراني الإقليمي والمحلي

- الديناميكية الحضرية للمدينة مرتبطة بقوى داخلية وخارجية في نفس الوقت. تؤثر هاتان القوتان على بعضهما البعض بشكل مشترك. من بين القوى الداخلية الزيادة الطبيعية في الديموغرافيا وسياسات التنمية المحلية العامة ...، أما بالنسبة للقوى الخارجية فهي تتعلق بالعلاقات المختلفة بين المدن، حتى تشكل نظام حضري لا يمكن فهم وظيفته إلا من خلال فك رموز طبيعة هذه العلاقات.
- من أجل فهم أفضل لهيكل النظام وحتى نتمكن من تقييم نطاق المدينة ومدى تأثير مدينة سوق أهراس في إقليمها المحلي والجهوي عن بقية البلديات سنتبع طرقا وقوانين من بينها :

6-1 قانون G.K. Zipf 1933 ، المعروف باسم قانون حجم الرتبة :

في عام 1933 ، ابتكر جورج زيبف نظريته حول قاعدة حجم الرتبة لشرح حجم المدن في بلد ما. وأوضح أن المدن الأصغر يجب أن تمثل نسبة من أكبر مدينة .

مصطلح توزيع الرتبة والحجم أو قاعدة الرتبة والحجم أو قانون الرتبة والحجم يصف الانتظام الملحوظ في العديد من الظواهر بما في ذلك توزيع أحجام المدن حول العالم.

يسمح قانون حجم الرتبة بقياس الفرق بين الحجم الفعلي والحجم النظري لكل مدينة.

يعطى القانون بالعلاقة التالية :

$$PR=C/R.$$

حيث

P: كتلة من السكان

R: رتبة التكتل المطلوب

C: حجم التكتل الأول (التجمع)

بعد التطبيق والحساب تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول :

التجمع السكاني	الرتبة r	1/r	الحجم الحقيقي A	الحجم النظري B	Log r	Log C= 5.6416 log(Pr)= -log (r)+Log (c)	A-B
عين سلطان	1	1	3091	13173	0	5.6416	-10082
عين الزانة	2	0.5	7499	15638	0.30102999	5.3405	-8139
بئر بوحوش	3	0.333	15581	6380	0.47712125	6.1187	9201
الدريعة	4	0.25	6408	13200	0.60205999	5.0395	-6792
الحدادة	5	0.2	25779	7351	0.69897000	4.9426	-18428
الحنانشة	6	0.166	10896	15790	0.77815125	4.8634	-4894
الحضارة	7	0.142	8329	12 304	0.84509804	4.7965	-3975
خميسة	8	0.125	3517	11589	0.90308998	4.7385	-8072
مداوروش	9	0.111	36 351	41343	0.95424250	4.6873	-4992
المشروحة	10	0.1	21802	26840	1	4.6416	-5038
المراهنة	11	0.090	13319	13540	1.04139268	4.6002	-221
واد الكبريت	12	0.083	13173	4992	1.07918124	4.5624	8181
أولاد إدريس	13	0.076	10 216	11303	1.11394335	4.5276	-1087
أولاد مؤمن	14	0.071	4682	22600	1.17609125	4.4655	-17918
أم العظائم	15	0.066	8539	13206	1.17609125	4.4655	-4667
ويلان	16	0.062	14286	6544	1.20411998	4.5211	7742
الراقوبة	17	0.058	6450	8150	1.23044892	4.4111	-1700
سافل الوديان	18	0.055	10091	2731	1.25527250	4.3863	7360
سدراتة	19	0.052	45 300	53218	1.27875360	4.3628	-7918
سيدي فرج	20	0.05	10250	7497	1.30102999	4.3405	2753
سوق أهراس C	21	0.047	438 127	349520	1.32221929	4.3193	88607
تاورة	22	0.045	12 090	18933	1.34242268	4.2991	-6843
ترقالت	23	0.043	4376	13 263	1.36172783	4.2798	-8887
تيفاش	24	0.041	12300	6037	1.38021124	4.2613	6063
الزعرورية	25	0.04	11234	14300	1.39794000	4.24366	-3066
الزواي	26	0.038	13690	2792	1.41497334	4.2266	-10898
المجموع	26	3.844	767376	762234			-37398

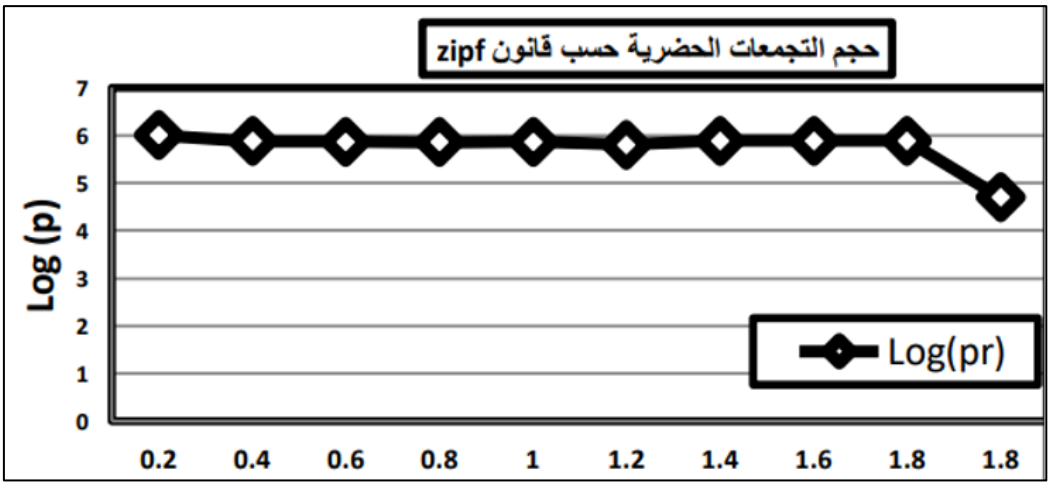

من خلال نتائج الجدول التي تم الحصول عليها والمنحنى البياني نجد أن :

- النظام الحضري يتميز بتوزيع غير متجانس للقوى العاملة الحضرية. ويتم شرح عدم التجانس هذا، أولاً من خلال غلبة مدينة سوق أهراس كونها ولاية .
- تركز الأنشطة والخدمات، فلذلك أصبحت سوق أهراس وجهة الأغلبية والوافدين من البلديات الأخرى. ويتكون هذا الهيكل الإقليمي أيضًا من طبقات غير حضرية ، وقرى.
- الشبكة الحضرية لولاية سوق أهراس تعمل بشكل عشوائي كون مدينة سوق أهراس تعتبر المهيمن والمسيطر على بقية البلديات
- وفقًا لقانون Zipf ، فإن النظام الحضري لولاية سوق أهراس غير متجانس ، مما يثر على تطوير التجمعات الأخرى ، إضافة إلى عدم وجود استراتجيات التنمية المحلية والإقليمية المتكاملة وهو السبب الرئيسي لعدم التوازن بين البلديات
- الحجم النظري لبعض التكتلات أكبر من الحجم الفعلي ، بينما الحجم النظري للآخرين أصغر من أحجامها الفعلية، مما يجب الأخذ بعين الاعتبار إعادة التوازن لهذه التكتلات.

2-6 مدينة سوق أهراس: التأثير والجاذبية (قانون رايلي 1931)

من أجل قياس التأثير والجاذبية ، استخدامنا تطبيق مؤشر الجاذبية الحضرية الذي وضعه وطوره رايلي (1931). هذا التطبيق مستوحى من القانون العالمي للجاذبية.

يتألف من تحديد منطقة تأثير مكان إنتاج السلع والخدمات ضمن بيئة جغرافية وحضرية. بعبارة أخرى، تسمح بذلك لإنشاء خط النفوذ الفاصل بين التجمعات.

إنه يسلط الضوء على القوة المتبادلة التي تمارسها التكتلات فيما بينهم ،وتعكس قوة الجاذبية.

بالنسبة لـ W. Reilly ، قوة الجذب لمكان توريد الخدمة في أي مكان يتناسب مع كتلة مكان التوريد ، ولكنه مقسوم على مربع المسافة التي تفصل بين المكانين ، أي أن هذه القوة تتناسب عكسياً مع مربع المسافة بين مكان إنتاج السلعة ومكان العميل ،

وهو موضح كالتالي :

- Pa عدد سكان المدينةa
- Pb عدد سكان المدينة b
- R المسافة بين المدينة والساكن

$$\frac{Pa}{r^2a} = \frac{Pb}{r^2b}$$

بتطبيق القانون على مدينة سوق أهراس والمدن الأخرى نجد :

الفئة الأولى للمدن: يتراوح سكانها بين 40000 و20000

التـــجمع	الحـــجـــم	المسافة بالنسبة لسوق أهراس km	Db Km	Da Km	مدى منطقة النفوذ بالنسبة لمدينة سوق أهراس
سوق أهراس	438127				
سدراتة	45300	49.9	12.14	37.76	تقع على بعد 37.76 كم
الحدادة	25779	49.5	9.66	39.84	تقع على بعد 39.84 كم
مداوروش	36351	41.8	9.35	32.45	تقع على بعد 32.45 كم
المشروحة	2182	16.4	3	13.4	تقع على بعد 13.4 كم

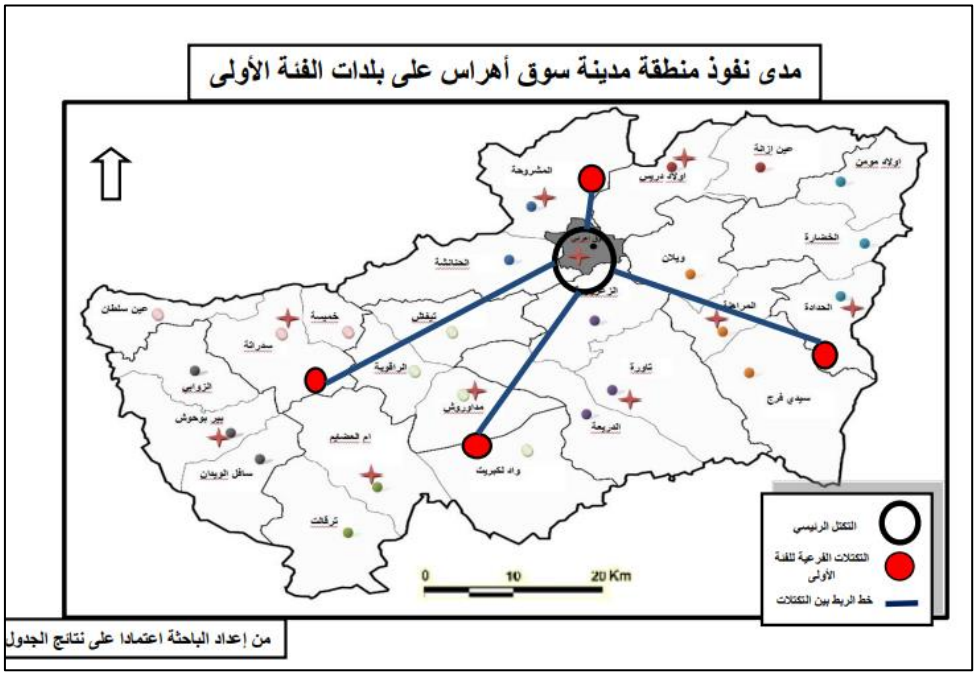

الفئة الثانية للمدن : يتراوح سكانها بين 10000-20000

التـــجمع	الحـــجـــم	المسافة بالنسبة لوق أهراس km	Da Km	Db Km	مدى منطقة النفوذ بالنسبة لمدينة سوق أهراس
سوق أهراس	438127				
بئر بوحوش	15581	68.6	10.88	57.72	تقع على بعد 57.72 كم
الحنانشة	10896	20	2.72	18.72	تقع على بعد 18.72 كم
المراهنة	13319	30.3	4.50	25.8	تقع على بعد 25.8 كم
واد الكبريت	13173	67.4	9.95	57.45	تقع على بعد 57.45 كم
أولاد إدريس	10216	18.1	2.40	15.7	تقع على بعد 15.7 كم
ويلان	14286	16	2.45	14.45	تقع على بعد 14.45 كم
سافل الوديان	10091	77.8	10.25	67.55	تقع على بعد 67.55 كم
سيدي فرج	10250	37.1	4.92	32.18	تقع على بعد 32.18كم
تاورة	12090	26.8	3.82	22.98	تقع على بعد 22.98كم
تيفاش	12300	25.7	2.50	23.2	تقع على بعد 23.2 كم
الزعرورية	11234	17.4	2.4	15	تقع على بعد15 كم
الزوابي	13650	63.6	11.22	52.38	تقع على بعد 52.38 كم

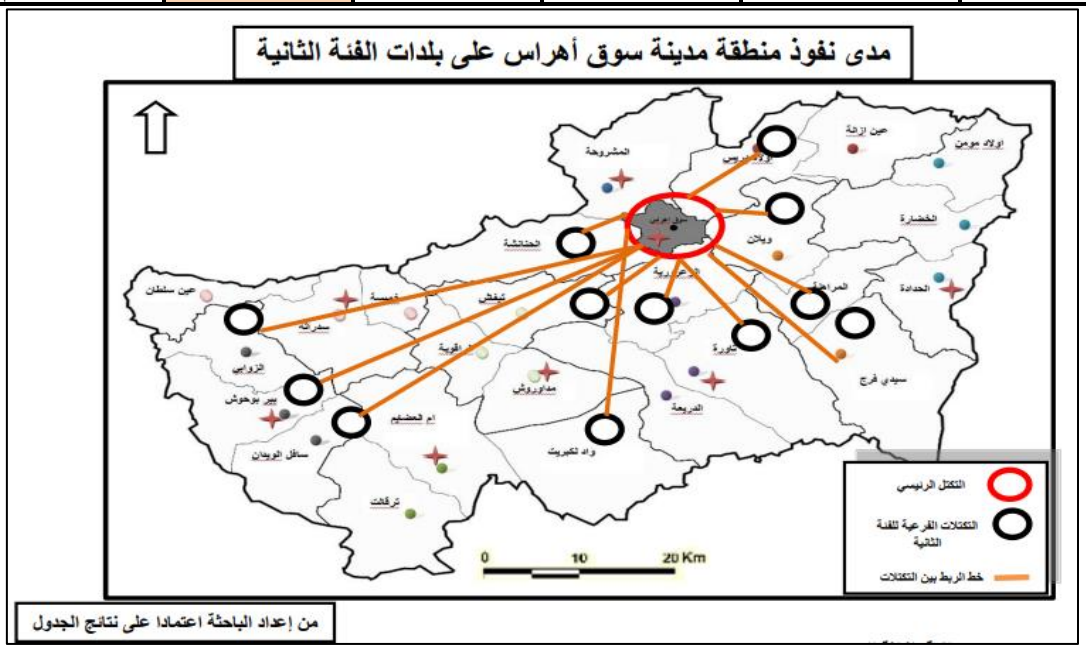

بالنسبة لهذه الفئة الثانية ، تم تأكيد جاذبية مدينة سوق أهراس بالنسبة لبقية التكتلات

الفئة الثالثة للمدن: يتراوح سكانها بين 10000 و5000

بالنسبة للفئة الثالثة من التكتلات ، إن جابية مدينة سوق أهراس كبيرة جدا أي أن منطقة نفوذها شبه كلية

أن الفرق في الحجم بين التكتل الرئيسي والتكتلات الأخرى يلعب دورا كبيرا في عملية الجذب.

التـــــجمع	الحـــجـــم	المسافة بالنسبة لسوق أهراس km	Da Km	Db Km	مدى منطقة النفوذ بالنسبة لمدينة سوق أهراس
سوق أهراس	438127				
ترقا لت	4376	77.8	7.07	70.73	تقع على بعد 70.73كم
الراقوبة	6450	38.4	4.15	34.25	تقع على بعد 34.25كم
أم العظائم	8539	54.5	6.78	47.72	تقع على بعد 47.72 كم
أولاد مؤمن	4682	56	5.25	50.75	تقع على بعد 50.75 كم
خميسة	3517	40.7	3.65	37.05	تقع على بعد 37.05كم
الخضارة	8329	47.8	5.79	42.01	تقع على بعد 42.01 كم
الدريعة	6408	33.3	4.02	29.28	تقع على بعد 29.28كم
عين سلطان	3091	69.3	5.37	63.93	تقع على بعد 63.93 كم
عين الزانة	7499	38.6	4.47	34.13	تقع على بعد 34.13 كم

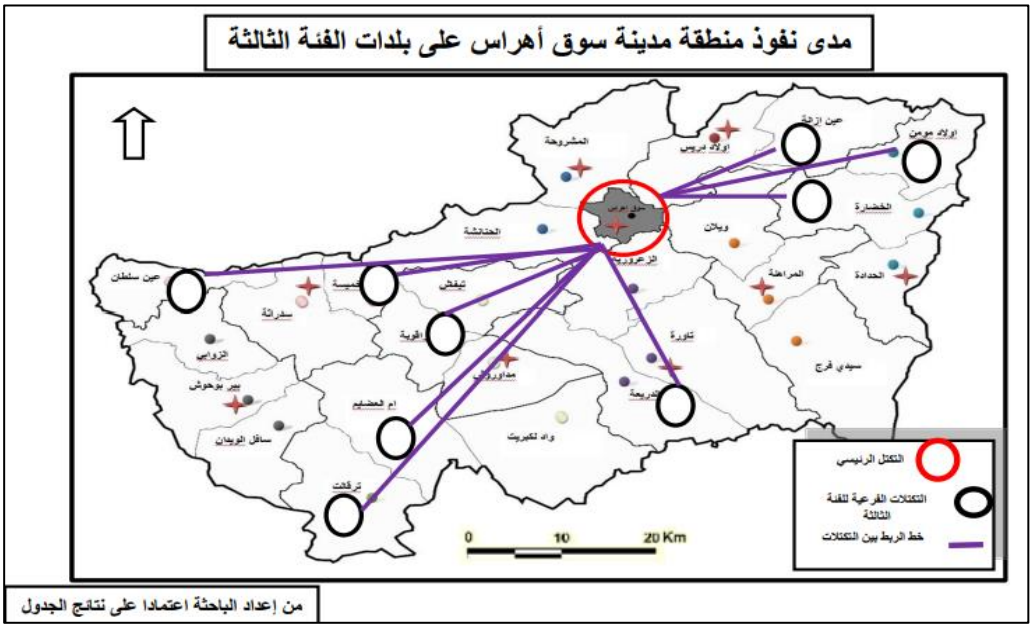

اســتنتاجات:

- من تطبيق نموذج دبليو رايلي على النظام الحضري لولاية سوق أهراس وجدنا أن جاذبية العاصمة تكاد تكون مطلقة .

- نموذج دبليو رايلي صحيح رياضيًا ، لأنه يسلط الضوء على متغيرين ثابتتين ، وهما الحجم والمسافة بين التكتلات .
- جاذبية مدينة سوق أهراس مهمة ليس فقط من قبل عامل الحجم، ولكن بتركيز السلطات الإدارية والخدمات.
- ستزداد فجوة الحجم هذه اتساعًا وستعزز قوة الجاذبية لصالح مدينة سوق أهراس، بالنظر إلى أن معدل الزيادة في عدد أكبر من البلديات في الولاية سالب مما يدل على عدم التوازن وضعف النظام الحضري.

6-3 معامل جيني (منحنى لورنز)

تتلخص فكرته في حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيتين الأفقية والعمودية تساوي 0.5

فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)

$$G=1-2Z$$

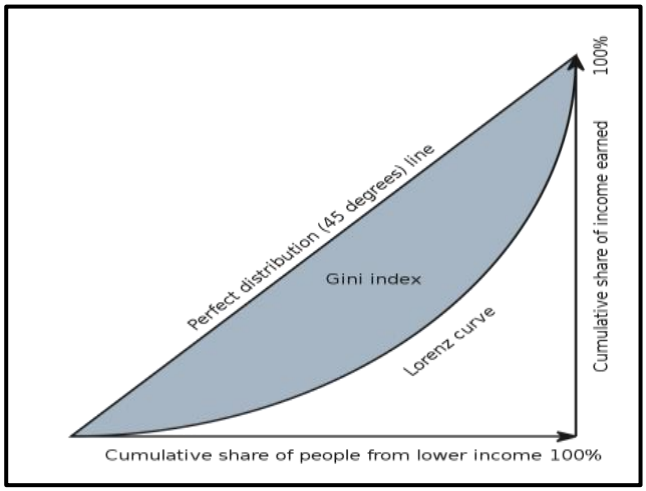

يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله.
أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة التوزيع أفضل...

فئات التجمع	حجم السكان	المساحة (كلم مربع) xi	السطح التراكمي yi	نسبة السطح التراكمي Fyi	نسبة حجم السكان Fxi
أكبر من 100000	438127	/	0,09404	0,0334	0,0094
أكبر من 40000	45300	49.9	0,96545	0,3426	0,0574
من 40000-20000	83932	107.7	0,25181	0,3426	0,2146
من 20000-10000	147086	468.8	0,85435	0,3032	0,3191
من 10000-5000	52891	45.4	0,65232	0,2315	0,3995
المجموع	77336		1,00000	1,00000	1,00000

G = 1 - 2 z

من إعداد الباحثة

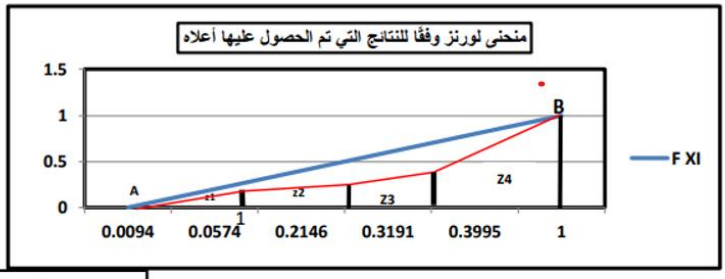

من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الجدول

➢ مساحة المثلث ABC تساوي Z1+Z2+Z3+Z4

- S(ABC)= 1+1/2 = 0.5 u
- S z1 = 0.2*0.05/2 = 0.05u
- S z2 = (0.0574+0.3191) *0.2/2= 0.037u
- Sz4= (1+0.3995) *0.2/2=0.140u
- Sz3= (0.31910.3995) *0.2/2=0.0720u

S= 2* (0.5-0.05-0.037-0.0720-0.14)
=0.40

هذه النتيجة تشهد على أن توزيع السكان في النظام الحضري هو متوازن نسبيا. يبدو أن هذا الوضع ناجم عن العدد الكبير (26) من بلديات ولاية سوق أهراس.

في المستقبل ، من المتوقع أن تزداد هذه النتيجة ، طالما أن معدل الزيادة من غالبية البلديات الـ 26 سلبية. وهكذا ، تمارس هجرة جماعية من الريف على البلدات وخاصة سوق أهراس.

7- تنمية المناطق الحدودية (ولاية سوق أهراس)

7-1مستقبل التنمية في المناطق الحدودية للجزائر في ظل رؤية 2030:

كسب رهان التنمية يمر فبر فك العزلة عن المناطق الحدودية ، عن طريق تدعيم سور التعاون مع دول الجوار، وتشيع السكان على البقاء في مناطقهم .حيث تشهد المناطق الحدودية اليوم إشكاليات جمة خاصة في مجال تهيئة الإقليم ويتجلى ذلك من خلال :

- تأخر في ديناميكيات التنمية

- نقص الخدمات نتيجة نقص المنشات القاعدية
- البعد عن الأقطاب الحضرية
- نزوح معتبر

وبالتالي العمل جار على بعث ديناميكيات التنمية فيها وتعزيزها، علاوة على السعي لإدراجها على نحو فعال لتمكينها من الانفتاح على العالم في ظروف جيدة.

العمل على تكريس وتجسيد مبدأ التنمية السياحية في كل الأقاليم لاسيما الحدودية منها في إطار السياسة اللامركزية التي انتهجتها الحكومة.

2-7تنمية ولاية سوق أهراس ضمن ما جاء في: (SRAT)

كيفية حماية التراث الطبيعي والثقافي؟

التنوع البيولوجي الكبير ، ولا سيما من خلال مواردها الغابات والأراضي الرطبة ، معترف بها دوليًا مناطق محمية. سيكون التحدي الذي يواجه الدراسة هو تعزيز إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تتكيف مع خصوصية هذه المساحات الهشة الفريدة في المنطقة المحيطة

نظرا لموقعها الجغرافي فإن تراثها الأثري يعود تاريخه إلى عصور ما قبل التاريخ وتقاليدها وثقافتها، هي منطقة جذب سياحي شهيرة للغاية.

ما هي التنمية المتبعة للعالم الريفي وعلى وجه الخصوص الجبل (أزمة الريف)؟

- هذه هي المناطق التي تخضع لضغط مرتفع بسبب العوامل البشرية التي تؤدي إلى تدهور البيئة .
- عدم وجود نشاط اقتصادي أساسي الذي يمكن أن يسمح ببناء اقتصاد حقيقي.
- الجبال هي مصدر حركة الهجرة ، أولاً داخل المنطقة ، والتي تتفاقم بسبب مشاكل انعدام الأمن وثانيا كونها بعيدة عن طرق الاتصال الرئيسية.
- يتمثل التحدي في تعزيز اقتصاد جبلي قابل للحياة حول الزراعة الجبلية والموارد الطبيعية والمعروفة محليا مع تحسين الظروف المعيشية للسكان.

• **القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي** : لا يمكن تصور القدرة التنافسية لإقليم الشرق بدون التكامل الإقليمي على المستوى الثلاثي:

- على المستوى الإقليمي الفرعي من حيث التكامل بين المناطق الحضرية والريفية.
- مستوى الأقاليمي ،على عكس المناطق الأخرى في شمال البلاد ، فإن مناطق الشرق تتمتع دائمًا بعلاقات قوية مع المناطق الأخرى انطلاقًا من هذا الواقع ، ستكون مسألة تحديد التفاعلات بين الأقاليم في إطار الفوز بين الشمال الشرقي والمناطق الشرقية الأخرى

- ينبغي لمسألة التكامل الأقاليمي أن تجعل ، من ناحية ،توطيد العلاقات القوية القائمة بين الشمال الشرقي الجزائري التي تعمل حاليًا على اقتصاد الموارد الطبيعية التي تحولت على مستوى المجمعات الصناعية في منطقة الشرق الأدنى من ناحية أخرى استعادة التوازن الإقليمي في إطار حقيقي والتكامل بين هذه المناطق المختلفة.

3-7تطوير السيناريوهات التخطيطية لمنطقة البرمجة الإقليمية - شمال - شرق. السيناريوهات الأربعة هي :

- **السيناريو أ:** إعادة التوازن الإقليمي والسكاني، يعتمد هذا السيناريو على التنفيذ الاستباقي لشروط الجاذبية للسكان في الهضاب العليا والمشاريع الإقليمية الكبرى.ومن ثم فإن تسريع عملية الاندماج في اتحاد المغرب العربي سيسمح بتطوير منطقة حدودية متسارعة ، مع تعزيز نظام التكامل بين شرق الجزائر والغربي التونسي.
- **السيناريو ب:** المنطقة التنافسية ،في الواقع ، شمال شرق الجزائر لديه العديد من المزايا المطلقة أو النسبية التي من شأنها أن تسمح لها بالظهورعلى المدى الطويل ، وكمناطق تافسية وجذابة.
- **السيناريو ج:** استمرار الاتجاهات الماضية وتفاقم الاختلالات، المناطق الجبلية ستستمر في التهجير والسكان يأتون ويتضخمون في المدن. المراكز.
- **السيناريو د:** التوازن الإقليمي والقدرة التنافسية.

خـاتمـــة :

إن الاستثمار في المناطق الصغيرة والمتوسطة والحدودية منها وبعث وتيرة تنموية بها عبر مخططات مدروسة تراعي طبيعتها، يمكن أن يجعل منها واحات للرفاه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيكون لذلك أثره على السكان مما قد يحوّلها إلى مناطق استقطاب ديموغرافي وليس طاردة ومنفرة وبهذا تصبح حلقة أساسية في المعادلة الشاملة للأمن الوطني الجزائري بأبعاده الناعمة أو الصلبة وحصنا منيعا ضد العديد من الظواهر التي استفحلت سابقا بسبب عوامل تم ذكر بعضها وفي مقدمتها الهجرة.

أن مختلف العلاقات بين المدن المدروسة فيما بينها و بين تلك القائمة بينها وبين إقليمها لها تحكمها مكانة المدينة في الرتبة الإدارية وكذا تاريخ نشأتها ، كما ند أن بعض المدن تمارس احتكارا للخدمات والوظائف كما لاحظنا مدى توازن و هراركية الشبكة العمرانية وثقل المدن الصغيرة والمتوسطة ديموغرافيا ووظيفيا ضمن الشبكة الحضرية.

المـــراجع :

- Cahiers de géographie du Québec Considérations sur les notions de petite ville et de ville Moyenne Robert Desmarais.

- Croissance urbaine et formes d'urbanité en pays de montagne, le cas de la ville de Tizi-Ouzou « DJEFFAL Djafar »
- قابوش عبد اللطيف قسم التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر
- دور لامركزية الجماعات الإقليمية في خلق أقاليم جذابة في الجزائر: دراسة حالة إقليم ولاية سوق أهرس شهرزاد ثلايجية / محمد قوجيل
- المناطق الحدودية للجزائر جميلة علاق - رباب بولمشاور
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
- Schéma d'Aménagement de l'EPT Nord-est 2025
- PLAN D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE LA WILAYA DE SOUK AHRAS